

# ارتفاع أسعار الطماطم مع تراجع المعروض بسبب زيادة تكلفة النقل



الاثنين 13 أبريل 2026 01:00 م

شهدت أسعار الطماطم في سوق العبور خلال الساعات الأخيرة قفزة جديدة عبياً مباشراً إلى مائة المصريين، وكشفت مرة أخرى أن الحكومة لا تملك أدوات فعالة لضبط واحدة من أكثر السلع ارتباطاً بحياة الناس اليومية. هذا الارتفاع لم يأت من فراغ، كما أنه لا يمكن عزله عن سياق أوسع يتكرر فيه المشهد نفسه مع كل سلعة زراعية أساسية، ثم تنتهي الأزمة بتحميل المستهلك وحده فاتورة الفوضى. فقد ارتفع سعر القفص زنة 20 كيلو من الطماطم عالية الجودة إلى نحو 420 جنيهاً بعد أن كان في حدود 350 جنيهاً خلال الفترة الماضية، بما يعادل قرابة 21 جنيهاً للكيلو داخل الجملة، وهو مستوى يعكس اختلالاً واضحاً في توازن السوق قبل وصول السلعة أصلاً إلى منافذ التجزئة. هذا التطور أثار قلق التجار والمستهلكين معاً، لأن السوق لم يعد يتحمل موجة جديدة من التذبذب في سلعة تمس الإنفاق اليومي لملايين الأسر.

يعكس هذا الارتفاع أيضاً خللاً أعمق من مجرد زيادة مؤقتة في سعر محصول بعينه، لأن الأزمة تكشف ضعف الإدارة الرسمية لحلقات الإنتاج والتوزيع معاً، وتؤكد أن السوق تُترك مرة بعد أخرى لتقلبات المعروض والطقس وتكاليف النقل من دون تدخل منظم يخفف الصدمة عن المواطنين. وقد أوضح تجار في السوق أن الأسعار صعدت بعد فترة من التذبذب خلال الأسابيع الأخيرة، وهو ما يعني أن حالة عدم الاستقرار لم تبدأ اليوم بل تراكمت تدريجياً حتى وصلت إلى هذه القفزة. وفي الوقت نفسه، فإن اختلاف الأسعار بين الأصناف والأحجام، وصعود بعض عبوات الطماطم الكبيرة مثل "العداية" زنة 30 كيلو إلى 650 جنيهاً بدلاً من 600 جنيه، يؤكد أن الأزمة لم تعد محصورة في صنف محدود، بل امتدت إلى الشرائح الأعلى جودة التي يزداد عليها الطلب داخل السوق، وهو ما يضع تجارة الجملة والتجزئة أمام حالة ترقب مفتوحة على مزيد من الاضطراب.

## تراجع المعروض يكشف هشاشة الإدارة الزراعية

أرجع تجار في سوق العبور الزيادة الأخيرة إلى تراجع عمليات جني المحصول في بعض المناطق، وهو سبب يكشف أن السوق أصبح رهينة اضطراب الحصاد نفسه لا فقط تغيرات البيع والشراء. وقد سجل قفص الطماطم زنة 20 كيلو من الأصناف عالية الجودة نحو 420 جنيهاً بدلاً من 350 جنيهاً، وهو انتقال سريع يبرهن على أن انخفاض الكميات المطروحة دفع الأسعار إلى أعلى خلال وقت قصير.

ثم إن التجار أنفسهم ربطوا هذه القفزة بانخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف العمالة والنقل، وهو ربط يوضح أن الأزمة تبدأ من الحقل قبل أن تصل إلى السوق. وعندما ترتفع تكلفة جمع المحصول ونقله، فإن المنتج يخرج إلى الجملة بسعر أعلى، ثم ينتقل هذا العبء تدريجياً إلى المستهلك النهائي الذي لا يملك أي وسيلة لتفاديه.

كما أشار بعض المتعاملين إلى أن عددًا من المزارعين فضّلوا تأجيل الحصاد انتظارًا لتحسن الأسعار، وهو سلوك يكشف أن غياب الضبط والتنظيم يدفع المنتج إلى إدارة محصوله بمنطق المضاربة. لا بمنطق استقرار الإمداد. وعندما يتأخر الحصاد بهذا الشكل، فإن الكميات المتاحة داخل السوق تتراجع فوراً، فتدخل حركة التجارة في دائرة ضغط جديدة.

وفي هذا السياق، قال حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين، إن تقلص المساحة المنزرعة وقلّة الإنتاج المرتبطة بالظروف المناخية وارتفاع مستلزمات الزراعة كانت من أسباب ارتفاع أسعار الطماطم، كما توقع أن زيادة المعروض مع العروة الحالية قد تسهم لاحقاً في التراجع. وتمنح هذه التصريحات بعداً توثيقياً إضافياً لما يرصده التجار داخل السوق من اختلال بين المعروض والطلب.

اختلاف الجودة لا يلغي أصل الأزمة

أوضح تجار آخرون أن الأسعار لا تتحرك بدرجة واحدة، بل تختلف بحسب جودة الطماطم وحجمها، وهو ما يفسر صعود بعض الأصناف الأكثر تميزًا بوتيرة أسرع فقد سجلت عبوات “العداية” زنة 30 كيلو نحو 650 جنيهًا بعد أن كانت عند 600 جنيه، بما يعكس أن الطلب يظل متركزًا على الأصناف الأفضل حتى في أوقات الاضطراب

لكن هذا الاختلاف لا ينفي أصل الأزمة، بل يؤكد، لأن بقاء الأصناف المتميزة عند مستويات أعلى يعني أن السوق يعاني نقصًا في الكميات الجيدة الصالحة للتسويق وعندما تتراجع الجودة العامة للإنتاج، ترتفع المنافسة على المعروض الأفضل، فتزداد الفجوة السعرية بين الأصناف، ويتحمل المشتري كلفة الجودة وكلفة الندرة في الوقت نفسه

ومن ثم تسود داخل سوق العبور حالة ترقب واضحة بين التجار، لأن استمرار ضعف المعروض يفتح الباب أمام مزيد من التذبذب خلال الفترة المقبلة ولهذا السبب بدأ بعض تجار التجزئة تقليل الكميات المشتراة، ليس بسبب تراجع الحاجة إلى السلعة، بل بسبب الخوف من تقلبات سريعة قد تفرض عليهم خسائر مباشرة عند إعادة البيع

وفي قراءة موازية، قال حاتم النجيب، نائب رئيس شعبة الخضروات والفاكهة بالغرفة التجارية بالقاهرة، إن السوق يتحرك تبعًا لحجم المعروض، وإن زيادة الكميات المطروحة تقود عادة إلى تراجع الأسعار خلال فترة قصيرة ويؤكد هذا التقدير أن الأزمة الحالية ليست ناتجة عن استهلاك استثنائي، بل عن نقص واضح في الإمداد المنتظم داخل أسواق الجملة

### الحرارة والنقل والوقود تنقل الأزمة إلى المستهلك

أشار عاملون في القطاع الزراعي إلى أن ارتفاع درجات الحرارة في بعض المناطق أثر على جودة الإنتاج وخفض الكميات الصالحة للتسويق، وهو ما أضاف سببًا جديدًا إلى ضغوط السوق فالمحصول الذي يتراجع مستواه تحت تأثير الطقس لا يصل كله إلى الجملة بالحالة نفسها، لذلك تنخفض الكميات المقبولة تجاريًا، وترتفع الأسعار تلقائيًا مع كل تراجع في المعروض

وبعد ذلك مباشرة تتدخل تكاليف النقل والوقود لتدفع السعر النهائي إلى مستويات أعلى، لأن السلعة الزراعية لا تنتقل من الحقل إلى المستهلك من دون سلسلة مصروفات متزايدة وعندما ترتفع كلفة الشحن والنقل، فإن كل مرحلة من مراحل التداول تضيف عبئًا جديدًا، حتى يصبح الفرق بين سعر الجملة وسعر التجزئة أكبر وأكثر إبلاًا للأسر

وفي الإطار نفسه، قال محمد القرش، المتحدث باسم وزارة الزراعة في تصريحات سابقة عن تقلبات الأسواق الزراعية، إن تغيرات الطقس بين العروات تؤثر مباشرة في حجم المعروض وجودة المحصول، وهو ما يفسر موجات الصعود والهبوط المتتالية في بعض الخضروات وتنسجم هذه القراءة مع ما يرصده السوق حاليًا من أثر مباشر للحرارة على الطماطم المطروحة

ومع ذلك، يتوقع متعاملون في السوق حدوث استقرار نسبي خلال الفترة المقبلة مع دخول عروات زراعية جديدة وزيادة المعروض، لكن هذا الاحتمال يظل مشروطًا بانتظام الحصاد وتحسن الظروف المناخية وارتفاع الإنتاجية ولهذا السبب لا يمكن التعامل مع توقعات الانفراجة باعتبارها حلًا مضمونًا، لأن نفس العوامل التي صنعت الأزمة ما زالت قائمة حتى الآن

وفي المحصلة النهائية، تكشف أزمة الطماطم داخل سوق العبور أن الخلل لا يقف عند حدود محصول موسمي أو موجة سعرية عابرة، بل يمتد إلى طريقة إدارة السوق الزراعي كله من الإنتاج إلى التداول وقد صار واضحًا أن المواطن يدفع ثمن تراجع المعروض، وثمر تأجيل الحصاد، وثمر ضعف الجودة، وثمر النقل والوقود، بينما تكتفي الحكومة بالمراقبة وترك الأسواق تتحرك بلا حماية حقيقية للناس